Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 4, 2026 Pages: 675-685
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

# The Rentier Economic Model and the Graduate Employability Gap in Iraq: A Comparative Analysis of Algeria, Saudi Arabia, and Malaysia

Assistant Lecturer Dr. Salima Hashim Jarallah *
Department of Economics, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

# الاقتصاد الريعي وفجوة تشغيل الخريجين في العراق
# دراسة مقارنة لتجارب الجزائر والسعودية وماليزيا

سليمة هاشم جارالله *
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق

*Corresponding author: salimah12233h33@uomustansiriyah.edu.iq https://orcid.org/0000-0001-8239-0820

| Received: September 25, 2026 | Accepted: October 27, 2026 | Published: November 27, 2026 |
|---|---|---|

**Copyright:** © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract:**
This study examines the relationship between Iraq's rentier oil economy and the employment gap among graduates, from a development-economics perspective. It argues that graduate employment cannot be explained by education quality or graduate numbers alone, but also by limited demand for skills resulting from oil dependence, a large public sector, weak economic diversification, and widespread informal employment.
The study relies on secondary official and international data, principally the 2021 Iraq Labour Force Survey, the 2023/24 higher-education graduates report, and the 2024 Socio-Economic Household Survey, alongside World Bank, IMF, and comparative statistical sources (CSO, KRSO, & ILO, 2022 CSO & KRSO, 2025 Ministry of Planning, 2025).
The findings show that unemployment among people with university education or above reached nearly 20 per cent in the 2021 survey, while the public sector employed 37.9 per cent of workers (CSO, KRSO, & ILO, 2022). First-degree graduates increased to 271,049 in 2023/24 (CSO & KRSO, 2025). These indicators suggest that the expansion of human capital has not been matched by sufficient productive demand for skills.
The study concludes that the graduate employment gap in Iraq is a structural development problem linked to weak economic transformation and diversification, rather than an education problem alone. It recommends a national graduate-tracking system, improved labour-market statistics, development of non-oil productive sectors, alignment of admission planning with diversification needs, and careful assessment of public-employment reforms.

**Keywords:** Rentier Economy; Graduate Employment; Economic Diversification; Labour Market; Economic Development; Iraq.

**الملخص**
تبحث هذه الدراسة العلاقة بين بنية الاقتصاد الريعي النفطي وفجوة تشغيل الخريجين في العراق، من منظور التنمية الاقتصادية. وتفترض أن مشكلة تشغيل الخريجين لا تُختزل في جودة التعليم أو عدد الخريجين، بل ترتبط أيضاً بمحدودية

الطلب على المهارات الناتجة عن الاعتماد على النفط، وثقل القطاع العام، وضعف التنويع الإنتاجي، واتساع العمل غير الرسمي.
تعتمد الدراسة على بيانات ثانوية رسمية ودولية، أبرزها مسح القوى العاملة العراقي لعام 2021، وتقرير خريجي التعليم العالي للعام الدراسي 2024/2023، والمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2024، إضافة إلى وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات الإحصائية في الجزائر والسعودية وماليزيا (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية، 2022؛ هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025؛ وزارة التخطيط، 2025.(
تشير النتائج إلى أن معدل البطالة بين حملة التعليم الجامعي وما فوق يقارب 20 بالمئة في مسح عام 2021، فيما بلغت حصة القطاع العام 37.9 بالمئة من العاملين (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية، 2022). كما ارتفع عدد خريجي الدراسات الجامعية الأولية إلى 271,049 خريجاً في 2024/2023 (هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025). وتشير هذه المؤشرات إلى أن التوسع في رأس المال البشري لم يقابله توسع كافٍ في الطلب الإنتاجي على المهارات.
تخلص الدراسة إلى أن فجوة تشغيل الخريجين في العراق تمثل مشكلة تنموية هيكلية، ترتبط بضعف التحول الاقتصادي والتنويع بعيداً عن النفط، لا بمشكلة تعليمية فقط. وتوصي ببناء نظام وطني لتتبع الخريجين، وتحسين بيانات سوق العمل، وتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وربط خطط القبول الجامعي باحتياجات التنويع الاقتصادي، مع تقييم أي إصلاح في التوظيف العام مالياً وتوزيعياً قبل تنفيذه.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الريعي، تشغيل الخريجين، التنويع الاقتصادي، سوق العمل، التنمية الاقتصادية، العراق.

## المقدمة

تُعد قدرة الاقتصاد على توليد وظائف منتجة تستوعب الخريجين من أهم مؤشرات نجاح التنمية الاقتصادية . فالتوسع في التعليم العالي لا يحقق أثره التنموي ما لم يقترن بتوسع في القطاعات الإنتاجية والخدمية القادرة على توليد طلب مستدام على المهارات.(Becker, 1964; Schultz, 1961)
يقدم العراق حالة ذات أهمية لدراسة هذه العلاقة .فقد اتسع التعليم العالي بعد عام2003 ، في حين ظل الاقتصاد معتمداً بشكل كبير على النفط .إذ شكل النفط نحو 90 بالمئة من إيرادات الموازنة الاتحادية في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الأول(Shafaq News, 2026) 2025 ، بينما بلغت حصة القطاع العام 37.9 بالمئة من العاملين وفق مسح القوى العاملة لعام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 )
وتفترض الدراسة أن الاعتماد على الريع النفطي يؤثر في بنية الطلب على العمل من خلال توسيع التوظيف الحكومي، وضعف نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ومحدودية الاستثمار الخاص المستدام .ولذلك لا تمثل بطالة حملة التعليم الجامعي مشكلة تعليمية فقط، بل مؤشراً على ضعف قدرة الاقتصاد على تحويل رأس المال البشري إلى تشغيل منتج.

### مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من تباين بين التوسع في مخرجات التعليم العالي ومحدودية قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب الخريجين في وظائف منتجة ومستدامة .فقد سجل مسح القوى العاملة لعام 2021 معدل بطالة عاماً قدره 16.5 بالمئة، وبطالة شباب من( 15 إلى 24 سنة ) قدرها 35.8 بالمئة
السؤال الرئيس للدراسة هو :كيف يؤثر الاقتصاد الريعي النفطي في قدرة العراق على توليد وظائف تستوعب الخريجين، وما السياسات التنموية القابلة للتكييف للحد من هذه الفجوة؟
ما أثر الاعتماد على النفط في بنية الطلب على العمل والمهارات في العراق؟
ما العلاقة بين ثقل القطاع العام والعمل غير الرسمي وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين؟
ما الذي تكشفه تجارب الجزائر والسعودية وماليزيا عن شروط تحسين تشغيل الخريجين في الاقتصادات الريعية والنامية؟
ما السياسات التنموية القابلة للتكييف في العراق، وما شروط تنفيذها وحدودها؟

### أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية الدراسة في تحليل مشكلة تشغيل الخريجين بوصفها جزءاً من مشكلة التنمية الهيكلية في العراق، لا كمشكلة تعليمية معزولة .فالبحث يربط بين الاعتماد النفطي، ودور الدولة، وضعف التنويع،

ومحدودية الطلب على المهارات، من جهة، وبين بطالة حملة التعليم الجامعي وضعف جودة التشغيل، من جهة أخرى.

1. تحليل أثر بنية الاقتصاد الريعي النفطي في الطلب على العمل والمهارات في العراق.
2. تشخيص أبعاد فجوة تشغيل الخريجين بين العرض التعليمي والطلب في سوق العمل.
3. عرض تجارب الجزائر والسعودية وماليزيا في معالجة مشكلات التشغيل والتنويع الاقتصادي.
4. تحديد السياسات التنموية القابلة للتكييف في العراق وشروط تنفيذها.
5. اقتراح توصيات مرتبة بحسب الأولوية، مع بيان البيانات اللازمة لتقييم أثرها وكلفتها.

**منهج البحث**

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة النوعية .وتشمل مادتها مسح القوى العاملة العراقي لعام 2021، والمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام2024 ، وتقارير هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ووثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونشرات الجهات الإحصائية في الجزائر والسعودية وماليزيا.

اختيرت الحالات الثلاث قصدياً لتحقيق تباين تحليلي في بنية الاقتصاد والقدرة المؤسسية . فالجزائر حالة ذات اعتماد ريعي وثقل للدولة، والسعودية اقتصاد نفطي يمتلك قدرة مالية وإدارية أكبر، فيما تستخدم ماليزيا حالة مرجعية لاقتصاد أكثر تنوعاً ولديها إحصاءات دورية عن الخريجين .ولا تشكل هذه الحالات عينة ممثلة ، ولا تصلح لترتيب الدول أو استنتاج علاقات سببية .

تتمثل محاور المقارنة في :بنية الاقتصاد ومصادر الطلب، ودور الدولة والقطاع العام، ومؤشرات الخريجين مع بيان تعريفها وسنة مرجعها ، وتوافر بيانات المواءمة بحسب التخصص والمهارة والوظيفة . ولا تقارن المؤشرات ذات التعريفات أو السنوات أو المقامات المختلفة بصورة مباشرة

تعتمد الدراسة قاعدة موحدة في التعامل مع الأرقام :تذكر سنة المرجع وتعريف المؤشر ومصدره ، وتفصل بيانات المسوح الموزونة عن النسب غير الموزونة، ولا تستخدم الأخيرة بوصفها تقديرات ممثلة لسوق العمل.

**حدود البحث وصعوباته**

تقتصر الدراسة على العراق مقارنةً بالجزائر والسعودية وماليزيا، وتتناول العلاقة بين بنية الاقتصاد الريعي وسوق العمل وتشغيل الخريجين .وتغطي المناقشة الفترة التي تلت عام2003 ، فيما تعود معظم المؤشرات الكمية إلى الفترة من 2017 إلى2026 ، وتستند الصورة الأساسية لسوق العمل العراقي إلى مسح عام2021 .

تواجه الدراسة صعوبات منها : اختلاف تعريفات الخريج والعاطل والشاب بين الدول ، وتباين تقديرات البطالة بين المسوح الوطنية والتقديرات النموذجية الدولية، وغياب بيانات منتظمة عن تشغيل الخريجين بحسب التخصص أو عن الشواغر بحسب المهارة، ومحدودية المقارنة النوعية القائمة على ثلاث حالات.

**هيكل البحث**

تتألف الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة . يتناول الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة، ويعرض الفصل الثاني بنية الاقتصاد الريعي وسوق العمل وتشغيل الخريجين في العراق، بينما يناقش الفصل الثالث تجارب الدول الثلاث والمقارنة بينها . وتتضمن الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات والدراسات المقترحة.

**الفصل الأول :الإطار النظري والدراسات السابقة**

**المفاهيم الأساسية**

الاقتصاد الريعي هو اقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات خارجية، خصوصاً إيرادات الموارد الطبيعية، تصل إلى الدولة ثم توزع عبر الإنفاق العام والتوظيف الحكومي (Mahdavy, 1970; Beblawi & Luciani, 1987)وفي الحالة العراقية، يشكل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة وللطلب على العمل.

التنويع الاقتصادي هو توسيع قاعدة الإنتاج والصادرات بعيداً عن الاعتماد على مورد واحد، بهدف زيادة الإنتاجية وتوليد وظائف مستدامة وتقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط (Hausmann & Rodrik, 2003 Hausmann, Hwang, & Rodrik, 2007).

سوق العمل هو الإطار الذي يلتقي فيه عرض العمل وطلبه . ويتسم سوق العمل العراقي بالتجزؤ بين قطاع عام واسع، وقطاع خاص رسمي محدود نسبياً، وقطاع غير رسمي واسع (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ).

عدم المواءمة هو الاختلاف بين خصائص الخريج أو العامل ومتطلبات الوظيفة .ولا يكفي معدل البطالة وحده لإثباته ، إذ يمثل مؤشراً غير مباشر لا يقيس مطابقة التخصص بالوظيفة أو مستوى المهارة المطلوبة. بطالة الخريجين هي حالة من يحمل مؤهلاً جامعياً ويبحث عن عمل ولا يجده .ويمكن أن تتأثر بانتظار الوظيفة الحكومية أو رفض أنواع معينة من العمل، وهو أمر يحتاج إلى بيانات مباشرة عن سلوك الباحثين عن العمل.

يميز البحث بين خمسة أبعاد لعدم المواءمة : الكمي، حين يفوق عدد الخريجين الوظائف المتاحة، والنوعي أو المهاري، حين لا تتطابق مهارات الخريج مع متطلبات الوظيفة، والتخصصي الأفقي، حين يعمل الخريج خارج مجال دراسته، والعمودي، حين يكون مستوى التعليم أعلى أو أدنى من مستوى الوظيفة، والهيكلي، حين يضعف الطلب على المهارات بسبب محدودية الإنتاج والاستثمار.

**النظريات المفسرة**

تفسر نظرية رأس المال البشري التعليم بوصفه استثماراً يرفع الإنتاجية والدخل، وتفترض أن السوق يكافئ المهارة (Becker, 1964 Mincer, 1974 Schultz, 1961)أما نظرية الإشارة والغربلة فترى أن الشهادة قد تعمل بوصفها إشارة إلى قدرة حاملها، وقد تتراجع قيمتها عند اتساع عدد حملة الشهادات (Arrow, 1973 Spence, 1973).

وتضيف نظرية تجزؤ سوق العمل أن الاقتصاد قد ينقسم إلى قطاع منظم مرتفع الأجر وآمن نسبياً، وقطاع آخر منخفض الأجر وأقل استقراراً .(Doeringer & Piore, 1971) وفي بيئة تتوافر فيها فرص توظيف عام مفضلة، قد يؤثر ذلك في قرارات الباحثين عن العمل وقراراتهم التعليمية (Harris & Todaro, 1970)

كما تفسر نماذج البحث والمواءمة تعايش الشواغر مع العاطلين بتكاليف البحث وعدم تطابق الخصائص بين العرض والطلب .(Mortensen & Pissarides, 1994) أما الدولة الريعية والمرض الهولندي فيوفران إطاراً لفهم أثر الاعتماد على الريع في بنية الاقتصاد والطلب على المهارات (Beblawi & Luciani, 1987 Corden & Neary, 1982 Mahdavy, 1970)

تستخدم الدراسة هذه النظريات كإطار تفسيري لتنظيم التحليل، لا كنموذج قابل للتقدير الكمي .فغياب بيانات الأفراد والشواغر وتتبع الخريجين يمنع تقدير الوزن النسبي لكل عامل أو اختبار العلاقات السببية.

**الدراسات السابقة**

تناولت يونس وفهد (2021) العلاقة بين سوق العمل والاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003، وأشارت إلى تزايد أعداد الخريجين وتقلص فرص العمل في ظل ضعف الاستثمار والقطاع الخاص.

وأشار تقرير البنك الدولي لمشروع دعم التعليم العالي في العراق عام 2021 إلى غياب بيانات عن بطالة الخريجين الجامعيين، فيما ذكر البنك في بيانه عام 2022 أن أكثر من ربع خريجي التعليم العالي إما عاطلون أو خارج قوة العمل .(World Bank, 2021, 2022) أما مسح القوى العاملة لعام 2021 فيوفر بيانات عن البطالة بحسب المستوى التعليمي والتشغيل بحسب القطاع والأجور بحسب المؤهل (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ).

وفي الجزائر، تناولت جرفي وبوجمعة (2019) بطالة خريجي الجامعات في ولاية بسكرة، وأشارت إلى النمو السكاني والتوسع في التعليم العالي وعدم ملاءمة المخرجات لحاجات السوق واشتراط الخبرة المهنية . كما بحثت فور ويحياوي (2020) مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، ووصفت

المؤسسة الأوروبية للتدريب بطالة الشباب في الجزائر بأنها مشكلة هيكلية تمس النساء وذوي التعليم العالي خصوصاً.(European Training Foundation, 2020, 2021)
أما ماليزيا فتوفر بيانات سنوية عن الخريجين تشمل البطالة والتشغيل دون مستوى المؤهل، ما يجعلها مرجعاً مفيداً لمناقشة متطلبات بناء نظام إحصائي للخريجين (Department of Statistics Malaysia, 2025).
يتميز هذا البحث بتحليل مشكلة تشغيل الخريجين ضمن إطار التنمية الاقتصادية والاقتصاد الريعي، وربطها ببنية الطلب على المهارات وضعف التنويع، مع بيان حدود المقارنة الدولية . ولا يدعي البحث قياس حجم الفجوة التخصصية أو المهارية بشكل مباشر.

**الفصل الثاني :بنية الاقتصاد الريعي وسوق العمل في العراق**

**الاعتماد النفطي وضعف التنويع**

بلغت إيرادات الموازنة الاتحادية بين كانون الثاني وتشرين الأول 2025 نحو 103 تريليونات دينار، شكل النفط منها قرابة 90 بالمئة، بحسب بيانات وزارة المالية .(Shafaq News, 2026) وتشير تقديرات وكالة فيتش إلى أن النفط يمثل نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 90 بالمئة من الإيرادات الحكومية ومعظم الصادرات(Fitch Ratings, as reported by AGBI, 2025)
وأشارت مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2025 إلى تباطؤ نمو القطاع غير النفطي من 13.8بالمئة في 2023 إلى 2.5 بالمئة مقدراً في 2024، وربطت ذلك بتراجع الاستثمار العام وضعف الميزان التجاري وقيود التمويل .(IMF, 2025) كما أوصى الصندوق بالحد من التعيين الإلزامي واعتماد قاعدة للإحلال التدريجي، مع مراعاة الآثار المالية والاجتماعية.
وتشير هذه المؤشرات إلى أن القطاع غير النفطي، الذي يفترض أن يستوعب جزءاً كبيراً من الخريجين ، لا يتوسع بالوتيرة الكافية لمواجهة نمو الداخلين إلى سوق العمل .كما أن ارتباطه بالإنفاق الحكومي يجعله عرضة لتقلبات الإيرادات النفطية.

**القطاع العام والعمل غير الرسمي**

وبحسب مسح القوى العاملة لعام2021 ، بلغ عدد العاملين 8.601 مليون، منهم 3.261 مليون في القطاع العام بنسبة 37.9 بالمئة، و 5.302مليون في القطاع الخاص بنسبة 61.6 بالمئة (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية ،2022 ) وبلغت حصة النساء العاملات في القطاع العام 70.5 بالمئة ، مقابل 33.7 بالمئة للرجال.
كما تجاوزت الوظائف غير الرسمية نصف التشغيل غير الزراعي في معظم المحافظات .وبلغت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي نحو 55 بالمئة ، بينما انخفضت إلى 36.5 بالمئة بين حملة المؤهلات الجامعية ، مقابل 66.9 بالمئة بين ذوي التعليم الابتدائي فأدنى(الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ).
وتشير هذه الفروق إلى أن المؤهل الجامعي يرتبط بانخفاض احتمال العمل غير الرسمي، لكنه لا يضمن الحصول على وظيفة منتجة أو مستقرة .كما يعكس اتساع العمل غير الرسمي محدودية قدرة القطاع الرسمي على توليد وظائف كافية.

**التعليم العالي والتوسع في المخرجات**

أظهرت وثيقة البنك الدولي لمشروع دعم التعليم العالي أن عدد المقبولين في الجامعات العراقية بلغ 180,290طالباً في 2017- ـــــ 2018 وبلغ عدد المسجلين في الجامعات الحكومية 467,411 طالباً، ووزعوا بين التخصصات العلمية بنسبة 50 بالمئة ، والإنسانية 31 بالمئة ، والتقنية 18 بالمئة (World Bank, 2021) .
أما في2024 ـــــ 2025، فقد أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قبول 152,782 طالباً عبر القبول المركزي في الجامعات الحكومية، دون احتساب الجامعات الأهلية (Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2024).
وبحسب هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ارتفع عدد خريجي الدراسات الجامعية الأولية من 167,162في 2019ـــ 2020إلى 271,049 في2023 ـــ 2024، بزيادة سنوية قدرها 34.4 بالمئة

في العام الأخير (هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية،2025) . ووزع إجمالي عام2023 ـــــ 2024 بين 146,717 خريجاً في الجامعات الحكومية الأكاديمية، و 34,290 في مؤسسات التعليم التقني، و 90,042 في الكليات الأهلية ، فيما بلغت حصة الإناث 49.1 بالمئة.
تغطي هذه السلسلة العراق عدا إقليم كردستان .وتعكس الأرقام تدفق الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، ولا تقيس بطالتهم أو فائضهم أو مطابقة تخصصاتهم مع حاجات سوق العمل .

**سوق العمل والبطالة**

سجل مسح القوى العاملة لعام 2021 معدل مشاركة في قوة العمل قدره 39.5 بالمئة، ونسبة تشغيل إلى السكان 33 بالمئة، ومعدل بطالة 16.5 بالمئة .وبلغت البطالة 28.2 بالمئة للنساء و 14.7بالمئة للرجال، و 35.8بالمئة للشباب من 15 إلى 24 سنة .كما بلغ مقياس الاستخدام الناقص المركب LU4 نحو 30.2 بالمئة (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ) .
أما المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام2024 ، فسجل معدل بطالة قدره 13.5 بالمئة للسكان بعمر 15سنة فأكثر، ومعدل نشاط اقتصادي قدره 38.1 بالمئة (وزارة التخطيط،2025 ) .
وبحسب مسح عام2021 ، بلغ معدل البطالة بين حملة التعليم الجامعي وما فوق نحو 20 بالمئة، مقابل نحو 14بالمئة بين حملة التعليم الابتدائي أو الثانوي (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ) .وتمثل هذه النتيجة مقارنة بحسب المستوى التعليمي، لا معدل بطالة للخريجين الجدد ولا مقياساً مباشراً للمواءمة التخصصية.
كما يعرض المسح متوسطات خامة للأجر الساعي ، إذ بلغت 5,250 ديناراً للرجال ذوي التعليم الجامعي وما فوق، مقابل 3,760 ديناراً لحملة التعليم الثانوي ، وقد قدر التقرير معادلة أجر تشمل التعليم والعمر والجنس، وبلغ معامل التعليم 0.0533 (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ) .غير أن هذا المعامل يقيس ارتباطاً إحصائياً ولا يقيس عائداً سببياً صافياً للتعليم ، ولا يضبط القطاع أو المهنة أو المحافظة.

**قنوات البحث عن العمل**

تكشف بيانات مسح عام 2021 عن ضعف نسبي في قنوات الوساطة الرسمية بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل .فقد اعتمد نحو 791 ألف عاطل على الأقارب والأصدقاء، وتقدم نحو 506 آلاف مباشرة إلى أصحاب العمل، فيما لم يسجل في مراكز التشغيل الحكومية سوى نحو ألف شخص (الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان ومنظمة العمل الدولية،2022 ) .
وبلغ وسيط مدة البحث عن عمل 7.1 أشهر، فيما بحث نحو 526 ألف شخص عن عمل منذ سنة أو أكثر . وتشير هذه المؤشرات إلى أهمية تطوير خدمات التشغيل وتحسين تدفق المعلومات بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل.

**تقويم المؤشرات المتاحة**

تتسق مؤشرات ثقل النفط والقطاع العام والعمل غير الرسمي وضعف قنوات الوساطة مع احتمال وجود بعد هيكلي في فجوة تشغيل الخريجين .غير أن هذه المؤشرات وصفية ولا تثبت أن الاعتماد على الريع سبب مباشر لبطالة حملة التعليم الجامعي.
أما مؤشرات قصور المهارات فتقتصر على إشارات من مسح المنشآت للبنك الدولي لعام 2022 وهي نسب مستخرجة من سجلات غير موزونة ومحدودة التغطية ، ولذلك لا تصلح لتقدير حجم فجوة المهارات أو تعميم نتائجها على سوق العمل.(World Bank, 2022)
ولا تتوافر بيانات منتظمة تربط تخصصات الخريجين بمهنهم أو بالشواغر المتاحة ، كما لا تتوافر بيانات موثوقة عن مستوى التعليم المطلوب في الوظائف .ولذلك يبقى البعدان التخصصي والعمودي خارج القياس المباشر في هذه الدراسة.
وعليه، تشير المؤشرات المتاحة إلى احتمال تداخل عاملَي ضعف الطلب وقصور المهارات ، لكنها لا تتيح تحديد الوزن النسبي لكل منهما أو إثبات علاقة سببية .

**الفصل الثالث :تجارب الدول المختارة والمقارنة**

**الجزائر**

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الريع ويثقل فيه دور الدولة .وبلغت البطالة العامة 11.4 بالمئة في أيار 2019وفق الديوان الوطني للإحصاء، فيما بلغت بطالة الفئة العمرية ( من 16 إلى 24 )26.9 بالمئة (Office National des Statistiques, 2019) وشكل خريجو التعليم العالي 24.9 بالمئة من العاطلين في مسح 2018 ((Office National des Statistiques, 2018

وتشير هذه المؤشرات إلى أن الخريجين لا يشكلون أغلبية العاطلين، لكنهم يمثلون شريحة معتبرة منهم . وتتسق الحالة الجزائرية مع احتمال تأثير التوسع في التعليم العالي في ظل محدودية الطلب على المهارات وضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين.

واعتمدت الجزائر برامج لدعم الأعمال الصغيرة والإدماج المهني عبر وكالات التشغيل (European Training Foundation, 2020, 2021)غير أن هذه الأدوات تعالج أعراض البطالة أكثر مما تغير بنية الطلب على المهارات، ولا تتيح البيانات المتاحة تقييم أثرها السببي.

**السعودية**

تحدد رؤية السعودية 2030 أهدافاً تشمل خفض البطالة بين السعوديين إلى 7 بالمئة، ورفع مشاركة المرأة إلى 30 بالمئة، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج (Kingdom of Saudi Arabia, 2016).كما تلتزم بالعمل مع القطاع الخاص لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

وبلغت بطالة السعوديين 7.2 بالمئة في الربع الرابع من 2025 وفق الهيئة العامة للإحصاء، فيما بلغت بطالة السعوديات 10.3 بالمئة .وبلغ معدل مشاركة السعوديين في قوة العمل 49.5 بالمئة (General Authority for Statistics, 2026).

وتقوم أدوات الإصلاح على نسب التوطين عبر برنامج نطاقات ، ودعم التدريب والأجور عبر صندوق تنمية الموارد البشرية، وتطوير التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص .غير أن هذه الأدوات تتطلب قدرة مالية وإدارية عالية، ولا تتيح البيانات المتاحة نسبة التحسن في التشغيل إلى السياسات وحدها.

**ماليزيا**

بلغ عدد الخريجين في ماليزيا 5.98 مليون في عام2024 ، أي 22.3 بالمئة من السكان في سن العمل . وبلغ معدل مشاركة الخريجين في قوة العمل 86بالمئة ، فيما انخفض معدل بطالتهم إلى 3.2 بالمئة (Department of Statistics Malaysia, 2025).

غير أن 1.60 مليون خريج، أي 32.2 بالمئة من الخريجين العاملين، كانوا يعملون في وظائف دون مستوى مؤهلاتهم .(Department of Statistics Malaysia, 2025) وتشير هذه النتيجة إلى أن انخفاض البطالة لا يعني بالضرورة تحقق المواءمة بين المؤهل والوظيفة.

وتقدم ماليزيا مثالاً على أهمية وجود إحصاءات دورية عن الخريجين تشمل البطالة والتشغيل ونوع المهنة . لكن اختلاف بنية الاقتصاد الماليزي عن العراق يمنع نقل تجربتها بشكل مباشر.

**المقارنة بين الحالات**

يتشابه العراق والجزائر في الاعتماد الريعي وثقل دور الدولة والتوسع في التعليم العالي . ويشترك العراق والسعودية في الاعتماد على النفط ، لكن السعودية تتمتع بقدرة مالية وإدارية أكبر وأهداف سياسات معلنة، أما ماليزيا فتختلف في بنية الاقتصاد، وتستخدم هنا كمرجع لمناقشة القياس والإحصاءات أكثر من كونها نموذجاً قابلاً للنقل.

وتستند المؤشرات المعروضة إلى سنوات غير متزامنة :العراق2021 ، والجزائر2019–2018 ، وماليزيا2024 ، والسعودية .2025 كما تختلف التعريفات والفئات والمقامات .ولذلك لا تستخدم هذه الأرقام لترتيب الدول أو نسبة الفروق بينها إلى السياسات.

ويقتصر الاستدلال المقارن على وصف المؤسسات والأدوات وشروط تطبيقها .فغياب بيانات متناظرة عن الخريجين والشواغر في العراق والجزائر يمثل نتيجة مهمة بحد ذاته ، لأنه يحد من القدرة على قياس الفجوة ومتابعتها.

**ما يصلح للعراق وما لا يصلح**

يمكن نقل مبدأ نشر إحصاءات سنوية للخريجين وربط خطط القبول بدراسات الحاجة، لأنه لا يتطلب بالضرورة موارد مالية كبيرة بقدر ما يتطلب تنسيقاً مؤسسياً وبنية بيانات.

أما أدوات التوطين والحوافز وبرامج التدريب المدعوم فتحتاج إلى تكييف وفق القدرة المالية والإدارية للعراق، مع تقدير كلفتها وأثرها قبل التوسع فيها.

ويصعب نقل التحول الصناعي الماليزي أو القدرة الإنفاقية السعودية في المدى القريب، لأنهما مرتبطان ببنية اقتصادية وقدرات مؤسسية مختلفة .ويبقى تحسين القياس والبيانات هو الإجراء الأكثر قابلية للنقل في المرحلة الحالية.

**الخاتمة :الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

1- يمثل الاقتصاد العراقي حالة ريعة نفطية، إذ شكل النفط نحو 90 بالمئة من إيرادات الموازنة الاتحادية في2025 ، ما يحد من قدرة القطاعات الإنتاجية غير النفطية على التوسع وتوليد وظائف مستدامة.

2- بلغت حصة القطاع العام 37.9 بالمئة من العاملين في2021 ، ما يعكس الدور الكبير للدولة في التشغيل وارتباط جزء من فرص العمل بالإنفاق العام.

3- بلغ معدل البطالة بين حملة التعليم الجامعي وما فوق نحو 20 بالمئة في مسح عام2021 ، لكن هذا المؤشر لا يقيس بطالة الخريجين الجدد ولا المواءمة التخصصية.

4- ارتفع عدد خريجي الدراسات الجامعية الأولية إلى 271,049 في2023 ـــ 2024، لكن هذا التدفق التعليمي لا يثبت وحده وجود فائض أو عدم مواءمة.

5- تتسق المؤشرات المتاحة مع احتمال وجود بعد هيكلي مرتبط ببنية الطلب على المهارات، في حين يبقى البعدان المهاري والتخصصي غير مقاسين مباشرة.

6- تقدم التجارب المقارنة دروساً مشروطة :فالجزائر توضح حدود التوسع التعليمي عند ضعف الطلب، والسعودية تعرض أدوات تتطلب قدرات مالية وإدارية، وماليزيا توضح أهمية الإحصاءات الدورية عن الخريجين.

**التوصيات**

**المرحلة الأولى :القياس والتشخيص**

1- إنشاء نظام وطني لتتبع الخريجين بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لقياس التشغيل ونوعه وصلته بالتخصص بعد 6 و 12و 24شهراً من التخرج.

2- تكرار مسح القوى العاملة بانتظام وإضافة بيانات التخصص الدراسي، ونشر البطالة بحسب المؤهل والتخصص سنوياً.

3- تنفيذ مسح ممثل للمنشآت يشمل القطاع غير الرسمي والمنشآت الصغيرة، لرصد الشواغر غير المملوءة والمهارات المطلوبة ومدة بقائها شاغرة.

**المرحلة الثانية :الإصلاح التعليمي والوساطة**

4- ربط خطط القبول الجامعي بدراسات الحاجة وباحتياجات التنويع الاقتصادي، مع البدء بتطبيق تجريبي في تخصصات محددة قبل التعميم.

5- توسيع التعليم التقني والمهني وربطه بقطاعات إنتاجية محددة، عبر مجالس مهارات قطاعية تضم ممثلي القطاع الخاص.

6- إدماج التدريب الميداني في التخصصات التطبيقية عبر شراكات رسمية مع المنشآت، مع حوافز للمنشآت المستقبلة للمتدربين.

7- تطوير مراكز التشغيل العامة وربطها بقواعد بيانات للشواغر الفعلية، بعد أن سجل مسح عام 2021 نحو ألف عاطل فقط في هذه المراكز.

8- معالجة عوائق مشاركة النساء في سوق العمل عبر بيئات عمل ملائمة وخدمات رعاية ووسائل نقل، مع متابعة مشاركة الحاصلات على مؤهل جامعي.

**مرحلة لاحقة مشروطة :إصلاح جانب الطلب والتنويع**

9- مراجعة الاعتماد على التعيين الحكومي تدريجياً، مع تقييم مالي وتوزيعي مسبق، وبناء بدائل للحماية الاجتماعية والتدريب، والتشاور مع الفئات المتأثرة.

10- دعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر إصلاحات التمويل والترخيص وبيئة الأعمال، مع قياس الوظائف الصافية المستدامة لا عدد الوظائف المعلنة فقط.

11- ربط الإصلاح التعليمي بسياسة تدريجية لتنويع الإنتاج، مع اختيار الأنشطة بناءً على تقييم القيود والقدرات والمهارات المطلوبة، وتتبع الصادرات غير النفطية والاستثمار الخاص غير النفطي وجودة الوظائف.

**حدود الاستنتاجات**

تستند الاستنتاجات إلى بيانات ثانوية ومقارنة نوعية بين ثلاث حالات، ولا تثبت علاقات سببية .وتختلف السنوات المرجعية والتعريفات ونطاقات التغطية بين المصادر، كما يحد اختيار ماليزيا كحالة مرجعية من قدرة الاستدلال المقارن.

ولا تتوافر بيانات تخصصية تربط الخريج بالمهنة والشاغر، ولا يجوز اعتبار عدد الخريجين دليلاً كافياً على البطالة أو الفائض .ولذلك تقدم الدراسة تفسيراً مشروطاً للفجوة، لا قياساً كمياً نهائياً لأبعادها.

**المرجع**


**[1]** الجهاز المركزي للإحصاء، ومكتب إحصاء إقليم كردستان، ومنظمة العمل الدولية. (2022) مسح القوى العاملة في العراق 2021 منظمة العمل الدولية.

**[2]** هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي (2025). خريجو التعليم العالي في العراق للعام الدراسي 2023ـــ2024ا وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

**[3]** وزارة التخطيط العراقية (2025، 26 شباط)،إعلان نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق.

**[4]** جرفي، زكريا، وبوجمعة، سارة (2019). بطالة خريجي الجامعات: الأسباب، النتائج والحلول المتوفرة، دراسة حالة ولاية بسكرة. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 1(1)، 51–77

**[5]** فور، خديجة، ويحياوي، فاطمة ، (2020) مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10(2)، 108–124

**[6]** يونس، عبد الزهرة فيصل، وفهد، كوثر جبار. (2021). سوق العمل وطبيعة الاستثمار في التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003 مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 127، 123–139

**[7]** Acemoglu, D, & Pischke, J.-S. (1999). The Structure of Wages and Investment in General Training. Journal of Political Economy, 107(3), 539–572.

**[8]** Arrow, K. (1973). Higher Education as a Filter. Journal of Public Economics, 2(3), 193–216.

**[9]** Beblawi, H., & Luciani, G. (Eds.). (1987). The Rentier State. London: Croom Helm.

**[10]** Becker, G. (1964). Human Capital. New York: Columbia University Press.

**[11]** Central Statistical Organization, Kurdistan Region Statistics Office, & International Labour Organization. (2022). Iraq Labour Force Survey 2021. ILO.

**[12]** Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming Sector and De-industrialisation in a Small Open Economy. The Economic Journal, 92(368), 825–848.

**[13]** Department of Statistics Malaysia. (2025). Graduates Statistics 2024.

**[14]** Doeringer, P. B., & Piore, M. J. (1971). Internal Labor Markets and Manpower Analysis. Lexington, MA: Heath.

**[15]** European Training Foundation. (2020). Algeria: Education, Training and Employment Developments 2020.

**[16]** European Training Foundation. (2021). Algeria: Education, Training and Employment Developments 2021.

**[17]** Fitch Ratings, as reported by AGBI. (2025, 25 November). Iraq’s fiscal deficit to widen as oil revenue falls.

**[18]** General Authority for Statistics. (2026). Labor Market Statistics Bulletin, Q4 2025.

[19] Harris, J. R., & Todaro, M. P. (1970). Migration, Unemployment and Development: A Two-Sector Analysis. American Economic Review, 60(1), 126–142.
[20] Hausmann, R., & Rodrik, D. (2003). Economic Development as Self-Discovery. Journal of Development Economics, 72(2), 603–633.
[21] Hausmann, R., Hwang, J., & Rodrik, D. (2007). What You Export Matters. Journal of Economic Growth, 12, 1–25.
[22] IMF. (2025). Iraq: 2025 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 25/183.
[23] Kingdom of Saudi Arabia. (2016). Vision 2030.
[24] Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States. In M. A. Cook (Ed.), Studies in the Economic History of the Middle East. Oxford University Press.
[25] McGuinness, S. (2006). Overeducation in the Labour Market. Journal of Economic Surveys, 20(3), 387–418.
[26] McMillan, M., & Rodrik, D. (2011). Globalization, Structural Change and Productivity Growth. NBER Working Paper No. 17143.
[27] Mincer, J. (1974). Schooling, Experience, and Earnings. New York: NBER.
[28] Ministry of Higher Education and Scientific Research. (2024). Admission of 152,782 students through central admission channels for 2024/2025.
[29] Mortensen, D. T., & Pissarides, C. A. (1994). Job Creation and Job Destruction in the Theory of Unemployment. Review of Economic Studies, 61(3), 397–415.
[30] North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge University Press.
[31] Office National des Statistiques. (2018). Activité, emploi et chômage en avril 2018.
[32] Office National des Statistiques. (2019). Activité, emploi et chômage en mai 2019.
[33] Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018). Returns to Investment in Education: A Decennial Review of the Global Literature. Education Economics, 26(5), 445–458.
[34] Sattinger, M. (1993). Assignment Models of the Distribution of Earnings. Journal of Economic Literature, 31(2), 831–880.
[35] Schultz, T. W. (1961). Investment in Human Capital. American Economic Review, 51(1), 1–17.
[36] Shafaq News. (2026, 10 January). Oil fuels 90% of Iraq's $70B+ revenue in 2025.
[37] Shatz, H. J., et al. (2014). An Assessment of the Present and Future Labor Market in the Kurdistan Region-Iraq. RAND Corporation.
[38] Spence, M. (1973). Job Market Signaling. Quarterly Journal of Economics, 87(3), 355–374.
[39] Thurow, L. (1975). Generating Inequality. New York: Basic Books.
[40] World Bank. (2021). Support to Tertiary Education Project (P175694), Iraq.
[41] World Bank. (2022). Supporting Tertiary Education in Iraq through Stronger Connections to the Labor Market.
[42] World Bank. (2022). Enterprise Survey 2022, Iraq.

**ملحق :مؤشرات مختارة**

**الجدول :(1) مؤشرات القوى العاملة، العراق، 2021** ٪

| المؤشر | الإجمالي | ذكور | إناث | الشباب15–24 |
|---|---|---|---|---|
| المشاركة في قوة العمل | 39.5 | 68.0 | 10.6 | 26.5 |
| نسبة التشغيل إلى السكان | 33.0 | 58.0 | 7.6 | 17.0 |
| معدل البطالةLU1 | 16.5 | 14.7 | 28.2 | 35.8 |
| الاستخدام الناقص المركبLU4 | 30.2 | 26.4 | 49.4 | 52.8 |

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، ومكتب إحصاء إقليم كردستان، ومنظمة العمل الدولية(2022) ، مسح القوى العاملة في العراق2021

**الجدول :(2) العاملون بحسب قطاع العمل، العراق،2021**

| قطاع العمل | عدد العاملين (ألف) | النسبة من العاملين (٪) |
|---|---|---|
| العام | 3,261 | 37.9 |
| الخاص | 5,302 | 61.6 |
| الأسر | 6 | 0.1 |
| مؤسسات غير ربحية | 26 | 0.3 |
| مؤسسات دولية | 6 | 0.1 |
| المجموع | 8,601 | 100.0 |

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، ومكتب إحصاء إقليم كردستان، ومنظمة العمل الدولية(2022) ، مسح القوى العاملة في العراق.2021

**الجدول :(3) خريجو الدراسات الجامعية الأولية بحسب نوع المؤسسة**

| السنة الدراسية | الإجمالي | حكومي أكاديمي | كليات ومعاهد تقنية | كليات أهلية | إناث |
|---|---|---|---|---|---|
| 2019/2020 | 167,162 | 107,854 | 31,940 | 27,368 | 80,800 |
| 2020/2021 | 206,409 | 125,333 | 35,387 | 45,689 | 96,201 |
| 2021/2022 | 218,745 | 120,268 | 45,820 | 52,657 | 104,617 |
| 2022/2023 | 201,667 | 106,199 | 36,157 | 59,311 | 101,816 |
| 2023/2024 | 271,049 | 146,717 | 34,290 | 90,042 | 133,201 |

المصدر :هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية .(2025) النطاق :العراق عدا إقليم كردستان.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.